

**الخبر:**

في مؤشره الافتتاحي حول تمكين المرأة، يقارن المكتب الوطني الكيني للإحصاء بين النساء غير المتزوجات وبين من هي زوجة واحدة ومن هي زوجة ثانية أو أكثر وكذلك الأرامل. وأوضح المؤشر إلى أنّ معدل التمكين هو الأعلى بين النساء غير المتزوجات (37 في المائة)، لكنه ينخفض إلى (27 في المائة) عندما يعقدن قرانهن أو يبدأن في العيش مع رجل. ووصف هذا المكتب بأنّ التمكين إلى حد كبير هو القدرة على اتخاذ الخيارات (ذا ستار، 2020/08/12م)

**التعليق:**

هذا التقرير الأخير من المكتب الوطني الكيني للإحصاء هو تأكيد مؤلم آخر على أن القيم الليبرالية الاجتماعية قد ترسّخت بعمق في كينيا. ومع ذلك، فإن النتائج ليست مروّعة لأن كينيا كانت ولا تزال مستعمرة بريطانية، تتبنى النظام الاجتماعي الليبرالي من سيدتها. بالإضافة إلى ذلك، هذه ثمار جهود متضافرة طويلة الأمد مما يسمى بالنسويات المدعومات من المنظمات الخاضعة للعقوبات الغربية مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونسيف وغيرها من المنظمات التي تعمل بكل الوسائل الشيطانية لضمان إبادة وحدة الأسرة والتماسك الاجتماعي في جميع أنحاء العالم.

من الضروري أن نلاحظ أن هذا التقرير يأتي بعد أربعة أيام فقط من نشر وسائل الإعلام الإخبارية تصريحات فليستر عبد الله، منسقةعاملات في مجال الدّعارة في كينيا، والتي قالت إنّ الفتيات العاملات بالدعارة في نيروبي سيخسرن أكثر من 20 مليون شلن من الإيرادات في كل يوم وعلى مدى الثلاثين يوماً قادمة إذا استمر إغلاق الحانات وبيوت الدعارة نتيجة لتوجيهات الرئيس فيما يتعلق بحظر التجول المفروض بحجة مكافحة وباء كوفيد-19 (ذا ستاندرد، 2020/08/08). إنّ معدلات الطلاق بارتفاع متزايد بسبب الزنا، وتتصدر مبادرات تمكين المساواة بين الجنسين مثل التعليم العالي وفرص العمل قائمة الأسباب الرئيسية لأزمة الزواج والانهايار الاجتماعي في كينيا. ويوجد حالياً نسب مقلقة من حالات حمل المراهقات!

تذكّرنا المواقف المذكورة أعلاه بالطبيعة المتأصلة للمبدأ الرأسمالي العلماني السائد التي تأسست عليه كينيا. ومن ثمّ، فإن وجهة نظر كينيا بشأن المرأة تقع في السياق التنافسي للمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بقدرتها الإنتاجية التي تسترشد بالعجلة الاقتصادية. في مثل هذا النظام يتم الاستخفاف بالزواج ويعتبر عبئاً أو سجناً تقضيه النساء في المطابخ دون مستقبل مشرق مقارنةً بزميلاتهن المستقلات وغير المتزوجات والمتمكّنات اللواتي يعشن الحياة بحرية كبيرة! علاوةً على ذلك، تُستخدم وسائل الإعلام في بث البرامج والمسلسلات الدرامية التي تصور النساء الناجحات في مجالس الإدارة يتصدرن السياسات الحاسمة ويختلطن بحرية مع الرجال في تنافسهن المنتظم للتغلب على الآخر في دور العائل والمطالبة بحقوق متساوية! لذا، فإن التمكين بالنسبة لهنّ هو الحرية في البقاء عازبات ولكن مستقلات سياسياً واقتصادياً!

في النظام الإسلامي، الزواج مقدّس لأنه هو الشراكة التي تولّد وحدة الأسرة التي هي العمود الفقري واللبنة الأساسية للمجتمع. تنص الشريعة الإسلامية على أن المجتمع الإسلامي محمي من المفاهيم السامة التي تنبثق عن أي شيء أجنبي يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المبدأ الرأسمالي العلماني ونظامه الاجتماعي الليبرالي. في الإسلام، الدور الأساسي للمرأة هو أنها أمّ وربة بيت وعرض يجب أن يُصان. لقد كلف الله سبحانه وتعالى المرأة بالدور المذكور وسمح لها في الوقت نفسه بممارسة دور ثانوي مثل أن تصبح عاملة، أو رب عمل، أو تاجرة، وما إلى ذلك طالما أن ذلك لا يُعيق قيامها بدورها الأساسي. إنّ دولة الخلافة الإسلامية التي ستعود بإذن الله على منهاج النبوة هي الدرع الحامي والوصي الوحيد للزواج والوحدة الأسرية والمجتمع الذي سيضمن وجود تنمية وازدهار حقيقيين نتيجة الهدوء الذي يشهده رعاياها. **يجب علينا إنقاذ الأسرة بالدعوة للخلافة.**

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

علي ناصورو علي

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير